اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

تقرير القدس
عام ٢٠٢٤

مقدمة

انطلاقاً من واجب اللجنة الملكية لشؤون القدس في التوعية بالقضية الفلسطينية خاصة ما يتصل بأخبار وواقع مدينة القدس، فإن اللجنة تصدر هذا التقرير الخاص لعرض أبرز المواقف السياسية الدولية والعربية والإسلامية تجاه القدس وأبرز الانتهاكات الإسرائيلية لهذه المدينة التي رصدتها في عام ٢٠٢٤م.

وتأكيداً من اللجنة الملكية على أهمية دور الاردن قيادة وحكومة وشعباً وتجسيداً لدور القيادة الهاشمية صاحبة الوصاية التاريخية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس في مساندة ودعم الاهل في فلسطين والقدس، وترسيخاً لقول جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين "وستبقى قدس العروبة أولوية أردنية هاشمية وسنواصل الدفاع عن مقدساتها والحفاظ عليها"، ويرصد التقرير ابرز المبادرات والجهود الاردنية الدبلوماسية والإغاثية، وهي بالطبع استكمال لتاريخ من التضحيات معروف للقاصي والداني، قدم خلاله الاردن وبتوجيهات ملكية مباشرة الكثير، انطلاقاً من الواجب القومي والانساني والعلاقة التاريخية المميزة مع الأهل في فلسطين والقدس، وسيبقى الاردن شعباً وقيادة هاشمية السند الداعم لأهلنا في فلسطين والقدس مهما كان الثمن وبلغت التضحيات.

واليوم تشهد مدينة القدس كما هو حال فلسطين المحتلة خلال العام ٢٠٢٤م سلسلة متواصلة من الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية، وهو بالطبع استمرار لعقود وسنوات طويلة من الاحتلال الاسرائيلي، الذي ينظر لمدينة القدس من منظور صهيوني زائف، يقوم على اسطورة الهيكل المزعوم الذي سيقام على انقاض المسجد الاقصى المبارك، وهي مرتبطة بأسطورة أخرى أيضاً هي أرض الميعاد المزعومة، ومن الناحية السياسية اليمينية المتطرفة يعتبرون القدس الموحدة عاصمة مزعومة لإسرائيل، وهذا من شأنه دعم حلم اسرائيل الكبرى والقضاء على حل الدولتين، ومن شأنه ايضاً دعم الحكومة والاحزاب المهيمنة عليها وعلى الكنيست في الحصول على أصوات الناخبين المستعمرين خاصة المتشددين منهم في مستعمرات القدس.

ومع تزايد حدة الانتهاكات الوحشية والابادة الجماعية الاسرائيلية وفي اطار استمرار العدوان الاسرائيلي على غزة منذ السابع من اكتوبر، وبعد عدوان استمر مدة ٤٧١ يوماً وسط صمت دولي وعدم وجود ارادة حقيقية لتفعيل القرارات الدولية لوقف العدوان وانهاء الاحتلال ومعاقبة إسرائيل على مجازرها، كل ذلك بالتزامن مع ما يجري في الضفة الغربية من انتهاكات متزايدة، الأمر الذي يتطلب وجود موقف دولي انطلاقاً من واجب اخلاقي واعلامي وسياسي وقانوني للوقوف في وجه المخططات الاسرائيلية التي تهدد الأمن والسلام في المنطقة والعالم ونصرة الشعب الفلسطيني

المظلوم، والعمل على فضح الاعتداءات الاسرائيلية وعبر كافة وسائل واشكال الاعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في إطار تعنت اسرائيلي ينتهج ضرب القرارات والشرعية الدولية عرض الحائط، مستندة في ذلك على بعض القوى التي تدعي الديمقراطية والمنحازة لإسرائيل وتكيل بمكيالين لصالحها.

عبدالله كنعان

أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس

أولاً: الموقف الدولي تجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس

بدأت فكرة حل الدولتين سنة ١٩٤٧م بقرار التقسيم رقم (١٨١) وقيام دولة الاحتلال، إلاّ أن دولة فلسطين لا زالت حلاً متداولاً في أروقة الأمم المتحدة ولم تجد النور حتى هذا التاريخ رغم عشرات القرارات الشرعية الدولية، ويُعتبَر الاعتراف العالمي بالدولة الفلسطينية في المنظمات الشرعية خاصة هيئة الامم المتحدة مسألة مهمة في السياق السياسي والدبلوماسي للدفاع عن القضية الفلسطينية، وفيما يتعلق بشروط الاعتراف بأي دولة وحسب القانون الدولي العرفي التقليدي، فهي اربعة شروط أساسّية جرى تحديدها في معاهدة مونتيفيديو (عاصمة الأوروغواي) عام ١٩٣٣م، وهي: أن يكون لها وجود سكاني ثابت، ومساحة محددة ومعرفة، وسلطة فاعلة على السكان، والقدرة على ادارة علاقات خارجية، ويبدو ان الحرب والعدوان على غزة والضفة الغربية وتوسعه من قبل اسرائيل ليشمل جنوب لبنان وسوريا، وشعور الدول حكومات وشعوب بالظلم الكبير الواقع على الشعب الفلسطيني التاريخي والشرعي جعلت هناك قناعة لدى المجتمع الدولي بأن حل الدولتين هو الكفيل بحل الصراع في الشرق الاوسط، وأن من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

من هنا توالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية والتي برزت بشكل واضح وهام عام ٢٠٢٤م، وفيما يلي محطات مهمة في سياق الاعتراف العالمي بالدولة الفلسطينية:

- اعترفت هيئة الأمم المتحدة وغالبية دول العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤م، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وهو اعتراف بالكيانية الفلسطينية المستقلة.
- تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية عام ٢٠١١م بطلب العضوية لدولة فسطين.
- صوتت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ بمنح فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو في هيئة الامم المتحدة، وتأمل الجمعية العامة من مجلس الامن الموافقة على منح فلسطين العضوية الكاملة، استجابة لطلبها المقدم بتاريخ ٢٣ ايلول ٢٠١١م.

وحسب وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية فإن عدد الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية بلغت حوالي (١٤٩)، ومنذ السابع من أكتوبر/ ٢٠٢٣ اعترفت بها الدول التالية:

الدولة	تاريخ الاعتراف
جمهورية بربادوس/ الكاريبي	٢٠٢٤/٤/٢٠م
جامايكا / الكاريبي	٢٠٢٤/٤/٢٠م
جمهورية ترينيداد وتوباغو/ الكاريبي	٢٠٢٤/٥/٣م
كومنولث جزر البهاما	٢٠٢٤/٥/٨م
النرويج	٢٠٢٤/٥/٢٢م
ايرلندا	٢٠٢٤/٥/٢٢م
اسبانيا	٢٠٢٤/٥/٢٢م
سلوفينيا	٢٠٢٤/٦/٤م
جمهورية ارمينيا	٢٠٢٤/٦/٢١م

وتبرز أهمية الاعتراف بما يمثله من دعم قوي لمكانة فلسطين القانونية في المجتمع الدولي، وتعزيز فرصة نيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، خاصة أن الاعتراف يرتكز على قواعد قانونية أهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها والمنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموقع عام ١٩٦٦م، وهو اعتراف مستحق يتوافق مع مضامين القرارات الشرعية الدولية مثل قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر في عام ١٩٤٧، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في عام ٢٤٢.

استخدمت الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠٢٤م سلاحها الدبلوماسي المعتاد الفيتو لمنع صدور قرار يتيح فرصة منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وذلك ضد مشروع القرار الذي قدّمته الجزائر، والمتضمن "توصية الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتّحدة"، وقد أيّده ١٢ عضواً في مجلس الأمن من أصل ١٥ عضواً وعارضته الولايات المتّحدة وامتنعت عن التصويت كل من بريطانيا وسويسرا (علماً بأن كل من بريطانيا وسويسرا امتنعت ايضاً عن التصويت لقرار لاحق صادر عن الجمعية العامة بنفس سياق عضوية فلسطين).

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ ايار ٢٠٢٤م قرارا يدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، ويوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في الطلب، كما يحدد طرقا لإعمال حقوق وامتيازات إضافية تتعلق بمشاركة فلسطين بالأمم المتحدة، تشمل الحق في

الجلوس بين الدول الاعضاء والتسجيل بقائمة المتحدثين والادلاء ببيانات باسم مجموعة ما والحق في تقديم مقترحات أو تعديلات والمشاركة في الردود وانتخاب اعضاء من وفد فلسطين لعضوية مكتب الجمعية العامة.

تصويت الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة يشجع العديد من الدول على الاتجاه نحو مسار الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فمثلاً تصويت البرتغال على قرار الجمعية العامة السابق والمتخذ بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٤م، يجب استثماره بتشجيعها على خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

الموقف الدولي هذا له انعكاسه فيما نلحظه من قبول لقرارات دولية صادرة عن المحكمة الجنائية تجرم ساسة حكومة الاحتلال بسبب ممارساتهم العنصرية بحق الشعب الفلسطيني.

وفيما يخص الموقف الدولي من مدينة القدس، فهو موقف يستند الى قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك حل الدولتين والمتضمن قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧م، ولكن اتخذت بعض الدول موقفاً منحازاً لإسرائيل، بعد قرار الرئيس ترامب في ولايته الرئاسية الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١م) وتحديداً بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٧م بأن القدس عاصمة مزعومة لإسرائيل وطلب نقل السفارة الامريكية اليها، حيث نقلت دول غواتيمالا وكسوفو وهندوراس وبارغواي بالإضافة الى امريكا سفارات بلدانهم الى القدس.

ثانياً: الموقف العربي والاسلامي تجاه القضية الفلسطينية والقدس

يتمسك الموقف العربي والاسلامي بمنطلقاته المؤيدة للحق الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧م، وذلك بالاستناد لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢م في قمة بيروت، ومن هنا انطلقت الدبلوماسية العربية والاسلامية في دعوتها المجتمع الدولي لحل القضية الفلسطينية وسرعة انهاء العدوان الاسرائيلي القائم في غزة ومدن الضفة الغربية وجنوب لبنان منذ السابع من اكتوبر عام ٢٠٢٣م.

بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٤م انعقدت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية وذلك بهدف بحث العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، حيث أكد البيان في البند (١) على إدانته الشديدة لما يتعرض له المدنيون في قطاع غزة المحاصر وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة من عدوان بربري وغير مسبوق من القتل والقصف والدمار المتعمد، وارتكاب الفظائع بحقه بما في ذلك الابادة الجماعية، وفي البند رقم (١٥) يتقدم البيان بالشكر الى كل من دول (جنوب إفريقيا وجزر القمر وجيبوتي وبوليفيا وبنغلاديش وفنزويلا وتشيلي والمكسيك) لإحالة الوضع في دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفي البند رقم (٢٩) يدين الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ويؤكد ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات، وأن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ الف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

بتاريخ ٤-٥/ مايو ٢٠٢٤م انعقدت القمة الاسلامية (الدورة الخامسة عشر لمؤتمر القمة الاسلامي) في بانجول/ جمهورية غامبيا وتحت شعار ((تعزيز الوحدة والتضامن عن طريق الحوار من أجل التنمية المستدامة))، وبخصوص القضية الفلسطينية وجوهرتها القدس، جاء في البند رقم (٥) من البيان الختامي التأكيد على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للامة الاسلامية وجدد المؤتمر دعمه الشامل وعلى كافة المستويات للشعب الفلسطيني بما في ذلك اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفي البند رقم (٦) أكد المؤتمر على السيادة الكاملة لدولة فلسطين على القدس الشريف عاصمتها الابدية، وفي البند رقم (٧) اكد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس، وفي البند رقم (١٩٤) أدان البيان الختامي للمؤتمر التدمير الاسرائيلي

للتراث المادي واللامادي بجميع اشكاله في القدس الشريف وفلسطين، وبالدور الذي تقوم به وزارة الاوقاف الاسلامية الاردنية بالقدس وما تقوم به من الحفاظ على الاماكن المقدسة في الحرم القدسي الشريف بالرعاية والاعمار والادامة معنويا وماديا وحماية العقارات الوقفية.

بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٤م، انعقدت القمة العربية في مملكة البحرين، حيث جاء في البند رقم (١) التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وعلى الهوية العربية لمدينة القدس الشرقية المحتلة، وعلى حق دولة فلسطين بالسيادة المطلقة على كافة أرضها المحتلة عام ١٩٦٧م، وفي البند رقم (٢) جرى التأكيد على إدانة استمرار جريمة العدوان الاسرائيلي وجريمة الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، وتحت موضوع التطورات والانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس المحتلة تمّ التركيز على ان القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض جميع السياسات والمخططات الاسرائيلية الصهيونية التي تستهدف عروبتها، والتأكيد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

بتاريخ ٢٩-٣٠ اغسطس ٢٠٢٤م، انعقدت الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية في قمة التعاون الاسلامي والمنعقدة في مدينة ياوندي جمهورية الكاميرون، حيث ندد الوزراء بجرائم التهجير القسري والابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وسياسة الاستيطان والاعمال الارهابية التي يقترفها المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين، وفي القرار رقم (٢٥) تم الاشادة بجهود الاردن ودور جلالة الملك عبدالله الثاني الوصي على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس في الدفاع وحماية وصون مدينة القدس ودعم صمود سكانها الفلسطينيين في مواجهة الانتهاكات الاسرائيلية، واكد حق ادارة اوقاف القدس وشؤون المسجد الاقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية في إعادة ترميم باب المغاربة وصيانة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والحفاظ عليه وتنظيم الدخول اليه باعتبارها الجهة القانونية الحصرية الوحيدة المسؤولة عن الحرم البالغة مساحته ١٤٤ دونماً، وباعتباره مكان عباده خالص للمسلمين.

بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م انعقدت القمة العربية والاسلامية غير العادية في الرياض، المملكة العربية السعودية، وناقشت الاوضاع المترتبة على العدوان الاسرائيلي على غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، وأكدت في البند رقم (١) من قراراتها على تجديد التصدي للعدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ولبنان، والعمل على إنهاء تداعياته الانسانية الكارثية على المدنيين؛ اطفالا ونساء وشيوخا ومدنيين عُزّل، ومواصلة التحرك، بالتنسيق مع المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الاسرائيلية، وفي البند رقم (١٢) التأكيد على تكاثف الجهود لتنفيذ مخرجات مؤتمر الاستدامة الانسانية الطارئة الذي استضافه الاردن وبتنظيم مشترك مع مصر بتاريخ ١١ حزيران عام ٢٠٢٤م، وفي البند (١٥) دعوة المجتمع الدولي بما في ذلك جميع الدول والهيئات الدولية التشريعية الالتزام بقرارات

الشرعية الدولية المتعلقة بالقدس ووضعها التاريخي والقانوني باعتبارها جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة، وفي البند رقم (١٦) التأكيد على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الاقصى المبارك التابعة للوزارة الاوقاف الاردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الاقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول اليه، في إطار الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس.

ثالثاً: أ- القدس في خطابات جلالة الملك عبدالله الثاني عام ٢٠٢٤م

لقد حظيت وما تزال القضية الفلسطينية ومنها قضية القدس بأهمية بالغة في الخطابات الملكية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وفي مختلف المناسبات الوطنية والدولية، وهذا يعكس الموقف الهاشمي الراسخ والثابت تجاه مركزية هذه القضية كجزء أساسي من القضية الفلسطينية التي يدافع الاردن وقيادته الهاشمية صاحبة الوصاية التاريخية عن المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس عن حقوق أهلها ومقدساتهم وأرضهم.

ومما جاء عن القدس في الخطابات الملكية لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله عام ٢٠٢٤م ما يلي:

في خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة العشرين بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٤م: "إن السلام العادل والمشرف هو السبيل لرفع الظلم التاريخي عن الأشقاء الفلسطينيين، وسنبقى متمسكين به خيارا يعيد كامل الحقوق لأصحابها ويمنح الأمن للجميع، رغم كل العقبات وتطرف الذين لا يؤمنون بالسلام. وستبقى قدس العروبة أولوية أردنية هاشمية، وسنواصل الدفاع عن مقدساتها والحفاظ عليها، استنادا إلى الوصاية الهاشمية، التي نؤديها بشرف وأمانة".

في خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، الولايات المتحدة الأميركية بتاريخ ٢٤ ايلول ٢٠٢٤م: "... وعلينا ألا ننسى الهجمات على الضفة الغربية. فمنذ ٧ تشرين الأول، قتلت الحكومة الإسرائيلية أكثر من ٧٠٠ فلسطيني، منهم ١٦٠ طفلاً، وتجاوز عدد الفلسطينيين المحتجزين في مراكز الاعتقال الإسرائيلية ١٠ آلاف و٧٠٠ معتقل، منهم ٤٠٠ امرأة و٧٣٠ طفلاً... ٧٣٠ طفلا! وتم تهجير أكثر من ٤ آلاف فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم، كما تصاعد العنف المسلح الذي يمارسه المستوطنون بشكل كبير، وتم تهجير قرى بأكملها. وفي القدس الشريف، لا تزال الانتهاكات الصارخة للوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية مستمرة بلا توقف، بحماية وتشجيع أعضاء في الحكومة الإسرائيلية".

وفي كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني في الجلسة الرئيسية لمؤتمر الاستجابة الإنسانية الطارئة في غزة في العاصمة الاردنية عمان بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٢٤م قال: "وأخيرا، أود أن ألفت انتباه الجميع إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية في الضفة الغربية، حيث استشهد وأصيب مئات الأطفال، بينما اعتداءات المستوطنين، وتوسيع المستوطنات، والعقوبات الاقتصادية، والقيود على الحركة، والانتهاكات في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس في أسوأ حالاتها".

وفي كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني في القمة العربية بدورتها العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الصخير، البحرين، بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٢٤م قال: "إحقاق الأمن والسلام في المنطقة يتطلب منا تكثيف الجهود لمساندة الحكومة الفلسطينية للقيام بمهامها، ودعم الأشقاء الفلسطينيين في الحصول على كامل حقوقهم المشروعة وقيام دولتهم المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. أما القدس، فنحن ملتزمون بالحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، وسيواصل الأردن حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها".

وفي مقالة بقلم جلالة الملك عبدالله الثاني، ورئيس جمهورية مصر العربية عبدالفتاح السيسي، ورئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون في صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ٨ نيسان ٢٠٢٤م قال: "كذلك نشدد على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودور الوقف الأردني تحت الوصاية الهاشمي".

وجاء في كتاب التكليف السامي لدولة الدكتور جعفر حسان بتاريخ ١٥ ايلول ٢٠٢٤م:" إن عمقنا العربي خيار استراتيجي يكمن في توطيد علاقاتنا مع الأشقاء، والأردن دوما مع التضامن والعمل العربي المشترك، وهذا جزء أصيل من رسالتنا، وقد كنا وما زلنا الأقرب للأشقاء الفلسطينيين، ولن نتوانى عن دعمهم ومساندتهم والوقوف إلى جانبهم، في ظل ظروف الحرب القاسية التي تشن عليهم في قطاع غزة والضفة الغربية. وإنني أوجه الحكومة، دولة الأخ، أن تسخّر كل الجهود في سبيل دعم صمود الأشقاء الفلسطينيين على أرضهم والدفاع عن حقوقهم، فيقف الأردن بثبات ضد الحرب على غزة والاعتداءات في الضفة الغربية والقدس الشريف، ونعمل بكل طاقتنا من خلال تحركات عربية ودولية لحماية الشعب الفلسطيني، ووقف الاعتداءات والانتهاكات الصارخة للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي. وسنبقى دوما، السند الأمين لأشقائنا في فلسطين.

ولن نتوانى عن تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لأشقائنا في فلسطين حتى يحصلوا على كامل حقوقهم المشروعة ويرفع الظلم التاريخي عنهم سياسيا وإنسانيا، وصولا لقيام دولتهم الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وسنواصل دورنا التاريخي في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس من منطلق الوصاية الهاشمية عليها، فهي شرف وأمانة نعتز بحملها.

ب- القدس في المبادرات والمباحثات الدولية لعام ٢٠٢٤م

بتاريخ ١٧ كانون الاول عام ٢٠٢٤م قدم جلالة الملك منحة على نفقته الخاصة لتذهيب الزخارف التاريخية في قبة الصخرة المشرفة، ومنحة أخرى لدعم تأسيس جامعة موقع المغطس الأرثوذكسية الدولية.

بتاريخ ١٦ كانون الاول عام ٢٠٢٤م جلالة الملك وفي مباحثات ثنائية مع الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي: "حذر جلالته من خطورة الإجراءات الأحادية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، والاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس".

بتاريخ ١٢ كانون الاول ٢٠٢٤م وخلال اتصال هاتفي تلقاه جلالة الملك عبدالله الثاني من المستشار الألماني أولاف شولتس: "حذر جلالته من التصعيد الخطير في الضفة الغربية، بما في ذلك اعتداءات المستوطنين المتطرفين على الفلسطينيين، والانتهاكات للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس".

بتاريخ ١١ كانون الاول ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك رئيس الوزراء العراقي وخلال اللقاء: "حذر جلالة الملك من خطورة استمرار الأعمال العدائية للمستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية، والانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس".

بتاريخ ٩ كانون الاول ٢٠٢٤م جلالة الملك وبايدن يبحثان هاتفيا المستجدات في المنطقة وخلال الاتصال: "حذر جلالة الملك من خطورة أعمال العنف من قبل المستوطنين المتطرفين بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس".

بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني وجه جلالة الملك رسالة إلى رئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وجاء فيها عن القدس: "رفض الأردن القاطع لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، ولأي طرح من شأنه أن يؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة".

وبالانتقال إلى الضفة الغربية والقدس، حذر جلالته من خطورة الهجمات الممنهجة للمستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين، والاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، التي تحدث تحت أنظار وصمت الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة.

بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤م جلالة الملك والرئيس البولندي يعقدان مباحثات في قصر الحسينية: "وحذر جلالته من خطورة التصعيد بالضفة الغربية والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مشددا على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لوقف الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان".

بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤م بعث جلالة الملك برقية للرئيس عباس بمناسبة الذكرى ٣٦ لإعلان استقلال دولة فلسطين وفيها: "أكد جلالة الملك عبدالله الثاني استمرار الأردن بالعمل مع الدول العربية والمجتمع الدولي لإنهاء الظلم والقتل والتدمير الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق. وشدد جلالته على ضرورة بذل جهود مضاعفة لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة والاعتداءات المتطرفة على الأهل بالضفة الغربية، وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مبينا أهمية أن يعزز العالم الاستجابة الإنسانية في غزة "

بتاريخ ١١ تشرين الاول ٢٠٢٤م جلالة الملك يلتقي في بافوس الرئيسين القبرصي والفرنسي ورؤساء وزراء إيطاليا واليونان وسلوفينيا ومالطا: "وحذر جلالته من خطورة ممارسات المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، واستمرار الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس".

بتاريخ ٦ تشرين الاول ٢٠٢٤م الملك يلتقي العاهل الإسباني: "وفي اللقاء ثمن جلالة الملك موقف إسبانيا الداعم لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، واعترافها بدولة فلسطين، مؤكداً استمرار الأردن بالتنسيق مع إسبانيا والاتحاد الأوروبي لاستعادة الاستقرار في المنطقة".

بتاريخ ٢٤ ايلول ٢٠٢٤م التقى جلالته، بالرئيس البرازيلي لويز اناسيو لولا سيلفا، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، ورئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز، ورئيس وزراء إيرلندا سايمون هاريس، ورئيس الوزراء النرويجي يوناس غار ستوره: "أعاد في اللقاء جلالته التأكيد على ضرورة التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، وبين جلالته ضرورة العمل بشكل جاد وفاعل لإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين".

بتاريخ ٢٤ ايلول عقد جلالة الملك عبدالله الثاني، لقاءات منفصلة مع عدد من رؤساء الدول وكبار المسؤولين المشاركين في اجتماعات الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: "وحذر جلالة الملك من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مشيرا إلى أن المنطقة ستبقى رهينة العنف ما لم يتم إيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين".

بتاريخ ٢٨ اب ٢٠٢٤م جلالة الملك عبدالله الثاني لدى لقائه في قصر الحسينية وفدا من أعضاء الكونغرس الأمريكي: حذر من خطورة تطورات الأوضاع في الضفة الغربية. ونبه جلالته إلى أن هجمات المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين، والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ستؤدي إلى تأجيج العنف.

بتاريخ ١١ اب ٢٠٢٤م الملك يستقبل وفدا من مساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي: وأكد جلالة الملك خلال اللقاء ضرورة بذل أقصى الجهود لخفض التصعيد في المنطقة والتوصل إلى تهدئة شاملة، تجنبا للانزلاق نحو حرب إقليمية، وحذر جلالته من خطورة هجمات المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

بتاريخ ٦ اب ٢٠٢٤م بحث جلالة الملك عبدالله الثاني خلال اتصالات هاتفية مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، الجهود الدولية المبذولة لوقف التصعيد في المنطقة: ولفت جلالة الملك إلى أهمية إيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

بتاريخ ٥ اب ٢٠٢٤م أكد جلالة الملك عبدالله الثاني، خلال اتصال هاتفي تلقاه من الرئيس الأمريكي جو بايدن: "ضرورة خفض التصعيد الدائر في المنطقة والتوصل إلى تهدئة شاملة تحول دون انزلاقها إلى حرب إقليمية، وحذر جلالته من خطورة الأعمال العدائية التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين والإجراءات أحادية الجانب، التي تقوض فرص تحقيق السلام العادل وتستهدف الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، الأمر الذي قد يؤجج العنف في الإقليم".

بتاريخ ٤ اب ٢٠٢٤م تلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، اتصالا هاتفيا من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بحثا خلاله التطورات الخطيرة بالمنطقة: وأعاد جلالة الملك التأكيد على أهمية العمل على إيجاد أفق سياسي يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين.

بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٢٤م أكد جلالة الملك عبدالله الثاني ورئيس الوزراء البريطاني السير كير ستارمر في لندن، ضرورة التوصل لوقف فوري لإطلاق النار في غزة، ومضاعفة المساعدات الإنسانية للمدنيين: وحذر جلالته من أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين بالضفة الغربية، واستمرار الانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٢٤م عقد جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والرئيس الفلسطيني محمود عباس اجتماعا تنسيقيا في منطقة البحر الميت، تناول الجهود المبذولة لضمان وصول المساعدات للأهل في قطاع غزة بشكل مستدام ودون أية عوائق: وحذر جلالته مع القادة من خطورة الأعمال العدائية التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتهاكات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

بتاريخ ٢٩ ايار ٢٠٢٤م عقد جلالة الملك عبدالله الثاني لقاء مع رئيس جمهورية التشيك بيتر بافيل في قصر الحسينية، تناول العلاقات الثنائية، والأوضاع الخطيرة في غزة: وحذر جلالة الملك

من الأعمال العدائية التي يمارسها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وجدد جلالته التأكيد على أنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة دون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

بتاريخ ٢٧ ايار ٢٠٢٤م تلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء النرويجي يوناس غار ستوره، أكدا خلاله ضرورة تضافر الجهود الدولية لوقف الكارثة الإنسانية في غزة: وجدد جلالته التأكيد على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني في الحصول على كامل حقوقه المشروعة، وقيام دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين.

بتاريخ ٢١ ايار ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية، وزير الخارجية السويدي توبياس بيلستروم، وبحثا أبرز مستجدات المنطقة، والأوضاع الخطيرة في غزة: وحذر جلالته من أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأكد جلالة الملك ضرورة إيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

بتاريخ ٦ ايار ٢٠٢٤م أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقاء الرئيس الامريكي بايدن في البيت الابيض، أن على المجتمع الدولي التحرك فورا لمنع حدوث كارثة جديدة في غزة جراء الهجوم الإسرائيلي على رفح؛ وشدد جلالة الملك على ضرورة وقف عنف المستوطنين المتطرفين بحق الفلسطينيين بالضفة الغربية، محذرا من استمرار الانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

بتاريخ ٢ ايار ٢٠٢٤م أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه قداسة البابا فرنسيس بابا الفاتيكان بالقصر الرسولي بالفاتيكان، استمرار الأردن بدوره الديني والتاريخي في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، انطلاقا من الوصاية الهاشمية عليها، وشدد جلالته على ضرورة وقف هجمات المستوطنين المتصاعدة ضد الأهل في القدس الشريف، وفي قرى ومدن الضفة الغربية.

بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الإيرلندي ميهال مارتن. وحذر جلالة الملك من الأعمال العدائية التي يمارسها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتهاكات على الأماكن المقدسة في القدس، وأعاد جلالته التأكيد على مواصلة الأردن لدوره التاريخي والديني في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها.

بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠٢٤م تلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، اتصالا هاتفيا من رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، تناول التصعيد الأخير في المنطقة، وحذر جلالة الملك، خلال الاتصال،

من خطورة دخول المنطقة في دوامات عنف جديدة تهدد الأمن والسلم الدوليين، ونبه جلالة الملك إلى خطورة أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين بالضفة الغربية، والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس.

بتاريخ ٢٦ اذار ٢٠٢٤م أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه في قصر الحسينية، مجلسي أوقاف وكنائس القدس وشخصيات مقدسية: "أن الأردن مستمر في دعم وتمكين الأشقاء الفلسطينيين في صمودهم على أرضهم وفي بيوتهم ومقدساتهم، ودفاعهم عن القدس الشريف والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وشدد جلالة الملك على التصدي بكل قوة للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بالضفة الغربية وخاصة في القدس ومقدساتها، مؤكدا أنه يجب وقف عنف المستوطنين والتصعيد الذي سيدفع بالمنطقة نحو الهاوية".

بتاريخ ٢٥ اذار ٢٠٢٤م بحث جلالة الملك عبدالله الثاني والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الأوضاع الخطيرة في غزة ودور المنظمات الأممية في تأدية مهامها الإنسانية في القطاع، وشدد جلالته على رفض الأردن لتهجير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، محذرا من العنف الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والانتهاكات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس.

بتاريخ ١٧ اذار ٢٠٢٤م بحث جلالة الملك عبدالله الثاني والمستشار الألماني أولاف شولتس، التطورات الخطيرة في غزة، إذ أكد جلالته ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل للتوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في القطاع.

بتاريخ ١٤ اذار ٢٠٢٤م أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس: "ضرورة إدامة التنسيق لتفادي أي تصعيد محتمل في القدس والمسجد الأقصى المبارك، وشدد جلالته على ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين".

بتاريخ ١٣ اذار ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني، وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، في إطار الجهود المكثفة للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة: وأعاد جلالته التأكيد على رفض الأردن لأية محاولات لتهجير الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة، ولمحاولات الفصل بينهما باعتبارهما امتدادا للدولة الفلسطينية الواحدة.

بتاريخ ١١ اذار ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية أمين سر دولة حاضرة الفاتيكان للعلاقات مع الدول، المطران بول ريتشارد غالاغير: ونبّه جلالته في اللقاء، إلى ضرورة وقف الانتهاكات الإسرائيلية واعتداءات المستوطنين على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

بتاريخ ٥ اذار ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك وفد القائمة العربية الموحدة في الكنيست برئاسة النائب الدكتور منصور عباس، وشدد جلالته على أن المملكة ستواصل دورها التاريخي والديني في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها.

بتاريخ ٤ اذار ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني، وفد قائمة الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير في الكنيست، الذي ضم النائبين أيمن عودة وأحمد الطيبي، اللذين يترأسان القائمة بالتشارك، والنائب يوسف العطاونة، وحذر جلالته من خطورة استمرار الحرب على غزة والتصعيد بالضفة الغربية والقدس، والذي سيزيد من توسع الصراع، وشدد جلالة الملك على أهمية وقف الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب بالقدس والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وضرورة العمل مع جميع الأطراف لتفادي أي تصعيد، محذرا من العنف الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، وجدد جلالته التأكيد على الاستمرار في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني الرئيس الفلسطيني محمود عباس في قصر الحسينية: "وقد حذر من استمرار الحرب على غزة خلال شهر رمضان المبارك، الأمر الذي سيزيد من خطر توسع الصراع، كم حذر جلالته من التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، وما يمارسه المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس".

بتاريخ ١٧ شباط ٢٠٢٤م التقى جلالة الملك عبدالله الثاني، برئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، على هامش أعمال الدورة الستين لمؤتمر ميونخ للأمن المنعقدة في ألمانيا، وشدد جلالة الملك على أهمية التنسيق العربي لمواصلة دعم الأشقاء في غزة والدفع باتجاه وقف فوري لإطلاق النار، والعمل على إيجاد أفق سياسي لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وحذر جلالته من الأعمال العدائية التي يمارسها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والانتهاكات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس.

بتاريخ ١٥ شباط ٢٠٢٤م عقد جلالة الملك عبدالله الثاني في مقر رئاسة الحكومة البريطانية مع رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك في لندن: وأكد جلالته على ضرورة وقف إطلاق النار في غزة وحماية المدنيين، وأعاد جلالة الملك التأكيد على ضرورة إطلاق عملية سياسية جدية تفضي إلى تحقيق السلام العادل والشامل، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢٤م أجرى جلالة الملك عبدالله الثاني مباحثات مع رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو في العاصمة الكندية أوتاوا، تركزت حول التطورات الخطيرة في غزة: وشدد

جلالته على رفض الأردن التام لأية محاولات لتهجير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، مجددا التأكيد على ضرورة السماح لسكان القطاع بالعودة إلى منازلهم، وأكد جلالة الملك رفض الأردن أية محاولات للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتين تشكلان امتدادا للدولة الفلسطينية الواحدة.

بتاريخ ١٢ شباط ٢٠٢٤م عقد جلالة الملك عبد الله الثاني قمة مع الرئيس الامريكي بايدن في واشنطن، وأوضح جلالة الملك أن الغالبية العظمى من المصلين المسلمين لا يسمح لهم بالدخول إلى المسجد الأقصى، كما أن الكنائس قد أعربت عن قلقها حول القيود المتزايدة وغير المسبوقة بالإضافة إلى التهديدات، وأكد جلالة الملك أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش إلى جانب إسرائيل بأمن وسلام، هو الحل الوحيد الذي سيضمن الأمن والسلام للفلسطينيين والإسرائيليين وللمنطقة بأسرها.

بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٤م تباحث جلالة الملك عبدالله الثاني خلال اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حول ضرورة مواصلة المجتمع الدولي دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، للاستمرار في تقديم خدماتها الإنسانية الحيوية وفق تكليفها الأممي.

بتاريخ ١٨ كانون الثاني استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني، وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، وحذر جلالة الملك من التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك عنف المستوطنين المتطرفين بحق الفلسطينيين والانتهاكات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مؤكدا أن ما يجري يجب التصدي له قبل أن يؤدي إلى خروج الوضع بالضفة عن السيطرة، وتفجر الأوضاع بالمنطق.

بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٤م استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية، وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ وخلال اللقاء: اكد جلالته على أهمية بلورة موقف دولي موحد لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وبين جلالته أنه لن يتحقق الأمن والسلام والاستقرار بالحلول العسكرية، مجدداً التأكيد على أن السبيل الوحيد لذلك هو بناء أفق سياسي على أساس حل الدولتين.

بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٤م تلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، اتصالا هاتفيا من رئيس وزراء هولندا مارك روته وخلال الاتصال: جدد جلالة الملك التأكيد على رفض الأردن القاطع لأية محاولات لتصفية القضية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية، مشددا على دور المجتمع الدولي في الضغط لضمان عودة الغزيين إلى بيوتهم، وحذر جلالته من العنف الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والانتهاكات في القدس، لافتا إلى المخاطر الكارثية لامتداد الصراع إلى الإقليم.

بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠٢٤م تلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، اتصالا هاتفيا من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وحذر جلالته في اتصاله من التبعات الكارثية لتوسيع دائرة الصراع لتمتد إلى الإقليم، داعيا المجتمع الدولي إلى الالتفات إلى التصعيد الخطير ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس.

بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠٢٤م، استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني، السيناتور كريستوفر فان هولين والسيناتور جيفري ميركلي العضوين في لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ الأمريكي وخلال اللقاء، وحذر جلالة الملك من الأعمال العدائية التي ينفذها المستوطنون المتطرفون بحق الفلسطينيين والانتهاكات للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مؤكدا أن عدم التصدي لهذه الأعمال والانتهاكات سيفجر الوضع في المنطقة ويؤدي إلى توسع الحرب إقليمياً.

ج- القدس في مقالات الأمير الحسن بن طلال ٢٠٢٤م

ولم يقتصر الدفاع عن القدس وفلسطين وبيان واقعها المأساوي للعالم ودعوة المجتمع الدولي للنهوض فوراً بواجبه على جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بل سار على نهجه الهاشميون، وفيما يلي رصد لهذا الخطاب، ومنهم:

صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال: ومن خلال لقاءات ومقالات عديده منها

بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤م، جاء في مقال سموه المعنون بـــ (الأضحى بين الشعائر والمشاعر)، المنشور في صحيفة القبس: "... لدينا احتلال دام أكثر من ٧٠ سنة لأعز ما نملك وهي مدينة القدس الشريف التي يجري تطويقها بالمستعمرات والكانتونات أو المعازل، واقتلاع أهلها وإحلال المهاجرين اليهود محلهم عبر استخدام قوانين مخصصة لهذه الغاية مثل "قانون الغائبين" و"قانون التنظيم والبناء"، مع تزايد عنف المستوطنين...".

بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٤م، جاء في مقال سموه المعنون بـــ(رمضان ومشروع النهضة)، المنشور في صحيفة الأهرام: "... إن ما يتعرض له أبناء فلسطين في غزة هاشم، حيث يرقد شيخ الهواشم: هاشم بن عبد مناف، وفى القدس حيث يرقد الشريف حسين بن على، وفى بقية الأراضي المحتلة، من قتل وتجويع وتخريب، كل هذا الكدر والحرمان الذى نراه على الشاشات ونقرأ ونسمع عنه يجب أن يخرجنا من حالة الشفقة والتعاطف، إلى واقع عملي نمد فيه يد العون للمنكوبين والنازحين والمهمشين، ونمنحهم إلى جانب العون الغذائي، الرعاية الطبية والنفسية اللازمة لتخفف عنهم هول ما عاشوه؛ لأن التئام جروحهم هو بداية العلاج ورأب صدع خط الأزمات، ويستوى في هذا العمل كل من تشابهت ظروفهم، وكل من تأثروا بالأزمات السياسية التي تناقض معاني الإنسانية...".

وبتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢٤م ، جاء في مقال سموه المعنون بـــ (رمضان ومشروع النهضة حتى لا ننسى أرض الاسراء والمعراج)، المنشور في موقع أثير: "... وهذا الارتحال قد جاء كثمرة للحركة النبوية الأفقية بين مكانين على الأرض، وهنا تظهر الرمزية الكبيرة للارتحال من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى فهو ينبّهنا إلى أهمية الجغرافيا وتواصل الشعوب باعتبارها دروباً للأفكار ومسالك للمعرفة والعرفان...، يجعلنا الإسراء من مكة إلى القدس أكثر إدراكاً بأن قضية فلسطين هي قضية بلاد الشام والجزيرة العربية والأمة العربية والإسلامية...، إن حق المسلمين الروحي في القدس لم يبدأ بحادثة الإسراء والمعراج، أو بالدخول السلمي للمدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإنما هو امتداد للحق التاريخي للشعب الفلسطيني في وطنه، فالوجود الحضاري للشعب الفلسطيني بدأ قبل رحلة إبراهيم عليه السلام من مدينة أور في العراق إلى فلسطين بآلاف السنين...،

علينا أن ندرك أن الصلة التي أنشأتها رحلة الإسراء والمعراج بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى تؤكد أن أي تهديد أو مساس بالمسجد الأقصى وبالشعب الفلسطيني الصامد على أرضه المباركة إنما هو اعتداء على كرامة الإنسان ومساس بالمقدسات، فهل يمكن لنا بعد ذلك أن ننسى أرض الإسراء والمعراج؟".

الانتهاكات الإسرائيلية في القدس

١- القوانين العنصرية

ارتكبت سلطات الاحتلال عدداً من الانتهاكات أولها:

أ- اصدار عدد من القوانين العنصرية التي تم الموافقة عليها بالقراءة النهائية ٢٠٢٤م وبأغلبية الأصوات لتشرعن بها ممارساتها العدوانية، وندرج أدناه تواريخ هذه القرارات وهي:

- بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤: مشروع قانون يقضي بوقف دفع مخصصات اجتماعية لمن أسمتهم "إرهابيين" وعائلاتهم، مقيمين خارج إسرائيل، والقصد هنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا في حال ثبت للسلطات الإسرائيلية بأن الشخص ارتكب مخالفة "إرهاب" بموجب القانون الإسرائيلي.
- بتاريخ ٧ تشرين الثاني: أقرت قانون يقضي بطرد ابن عائلة مقاوم فلسطيني إلى قطاع غزة، أو إلى مكان آخر تختاره وزارة الداخلية الإسرائيلية بحسب الظروف، إذا كان يعلم أو كان عليه ان يعلم بأن ابن عائلته يريد تنفيذ عملية، أو أنه أعرب عن تأييده أو نشر مديحاً له ولعمليته أو منظمة تصفها إسرائيل بـــ "الإرهاب".
- بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤: أقرت قانون في إطار قانون طوارئ مؤقت لخمس سنوات، يقضي بأن يكون من صلاحية المحاكم الإسرائيلية فرض أحكام بالسجن على أطفال دون سن ١٤ عاما، إذا كان في المخالفة ما يتم وصفه في إسرائيل "عملاً إرهابياً"، أو عملاً على خلفية قومية، وليس فقط الإدانة بعملية قتل، كما هو القانون القائم.
- بتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤: أقرت قانون يقضي بمنح وزير التعليم صلاحية قرار فصل موظف/ة في جهاز التعليم الرسمي، في حال صدر عنه تعبير يؤيد ما تعتبره إسرائيل "إرهاباً"، أو "منظمة إرهابية" أو "عمليات إرهابية".
- بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٤: أقرت قانوناً حكومياً يشمل مشروعيّ "قانون أساس" متطابقين، قدمهما نائبان وأُقرّا بالقراءة التمهيدية يوم ٦ حزيران ٢٠٢٤، بحيث يُحظر فتح ممثليات دبلوماسية في القدس الشرقية المحتلة، تهدف خدمة الفلسطينيين، ومن دون موافقة الحكومة الإسرائيلية

- بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٢٤: اتخذت قراراً سياسياً، شبيهاً بما أقرّته يوم ٢١ شباط/ فبراير العام الجاري، ٢٠٢٤، ويرفض "بشكل قاطع" قيام دولة فلسطينية في أي مكان في فلسطين التاريخية، أو حسب نص القرار، "في أرض إسرائيل"، و"غربي نهر الأردن".
- بتاريخ ١٦ تموز ٢٠٢٤: مشروع قانون حكومي، يشمل ٤ مشاريع قوانين خاصة لنواب من كتل الائتلاف والمعارضة، ٣ منها أُقرّت بالقراءة التمهيدية في شهر تموز العام ٢٠٢٣، والرابع في شباط ٢٠٢٤، وينص على إلغاء المواطنة، أو تصريح الإقامة الدائمة لكل من يرتكب "عملاً إرهابياً"، بموجب التعريف الإسرائيلي للإرهاب، أو حرّض على الإرهاب، أو نشر مديحاً للأعمال ومرتكبيها، خلال حالة الحرب التي أعلنتها حكومة إسرائيل، وحُكم عليه بالسجن ٥ سنوات وأكثر، وكان يتلقى مخصصات من السلطة الفلسطينية، أو منظمة التحرير الفلسطينية، أو أي جهة من طرفها.
- بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٤: أقرت تمديد قانون طوارئ، يجيز للسلطات منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين ٧ تشرين الأول وحتى ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٣، أو اعتقل لاحقاً في قطاع غزة، من لقاء محام له، حتى ٦٠ يوماً، مع السماح بتمديد الفترة على التوالي، لمدة أقصاها ١٢٠ يوماً من يوم الاعتقال، بقرار محكمة، كل مرّة يتم فيها التمديد لمدة ٤٥ يوماً، على أن يكون كل تمديد يأتي بعد طلب مفصل من ضابط شرطة أو ضابط جيش صاحب صلاحيات، وتقرّه المحكمة المختصة لاحقاً.
- بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٤: تمديد قانون طوارئ حكومي (مؤقت) يجيز للمحكمة تمديد اعتقال أسير شارك في هجمات ٧ أكتوبر وحتى يوم ١٣ الشهر ذاته، لمدة ٤٥ يوماً في كل مرّة، دون تحديد سقف زمني للاعتقال.
- بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٢٤: تمديد قانون طوارئ، يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى)، بما يشمل من تتم تسميتهم "مقاتلين غير شرعيين"، بقصد المتهمين بالهجمات من يوم ٧ وحتى ١٣ أكتوبر العام ٢٠٢٣، إلى ما دون المساحة المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية، كما يجيز القانون عدم تأمين سرير لكل أسير.
- بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٢٤: مشروع قانون يقضي بضم مستوطنات، جنوب مدينة الخليل، أقصى جنوب الضفة الغربية المحتلة، إلى ما تسمى "سلطة تطوير النقب"، وهو أحد مشاريع "قوانين الضم".
- بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٢٤: قانون يقضي بتغليظ العقوبات الواردة في القانون الذي يفرض عقوبات على من ينقل فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة متهمين "بالإرهاب" من دون تصاريح.

- بتاريخ ٣ نيسان ٢٠٢٤: تمديد وتشديد قانون طوارئ، يجيز للسلطات منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين ٧ تشرين الأول وحتى ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٣، أو اعتقل لاحقا في قطاع غزة، من لقاء محام له، حتى ٩٠ يوماً، (بدلا من ٢١ يوما من القانون السابق) مع السماح بتمديد الفترة على التوالي، مدة أقصاها ١٨٠ يوما من يوم الاعتقال، بقرار محكمة، كل مرّة يتم فيها التمديد مدة ٤٥ يوما، على أن يأتي كل تمديد بعد طلب مفصل من ضابط شرطة أو ضابط جيش صاحب صلاحيات، وتقره المحكمة المختصة لاحقا.
- بتاريخ ٣ نيسان ٢٠٢٤: تعديل قانون يضاعف العقوبات والغرامات المالية، على من ينقل فلسطينيا من الضفة الغربية أو قطاع غزة، ليس بحوزته تصريحا للدخول إلى إسرائيل.
- بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٤: تمديد سريان القانون المؤقت (قانون طوارئ) الذي يمنع معتقلا بقضايا أمنية "ذات حساسية"، (والمقصود ليس الأسرى الذين ينطبق عليهم حالياً التعريف الإسرائيلي "مقاتلين غير شرعيين") من لقاء محام حتى ١٢٠ يوما، على أن يكون القرار صادرا عن قاض برتبة رئيس أو نائب رئيس محكمة مركزية (جنايات)، وفي كل مرّة يتم تمديد الفترة ٢٠ يوما، بطلب من وحدة التحقيقات في الشرطة الإسرائيلية.
- بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢٤: قانون قدمته الحكومة، وأرفق له قانونان كانا قدر أقرا يوم ١٤ حزيران ٢٠٢٣ بالقراءة التمهيدية، ومشروعا قانونين بالصيغة نفسها أقرا في جلسة ٤ آذار ٢٠٢٤ بالقراءة التمهيدية (سوية مع إقرار القانون بالقراءة الأولى)، يجيز للمحاكم الإسرائيلية فرض إقامة جبرية على كل أسير محرر، قضى محكومية بالسجن الفعلي، تشمل تحديد مكان سكنه، وحتى منعه من العودة إلى مكان عمله، أو مكان دراسته.
- بتاريخ ١١ آذار ٢٠٢٤: مشروع قانون يجيز للمتضررين من عمليات نفذها فلسطينيون، أو حسب تعريفها في القانون "الإرهاب"، وفق المفهوم الإسرائيلي للإرهاب، تقديم دعاوى تعويضات من الجهات الداعمة للعمليات، وأولها، بحسب ذكر مشروع القانون، السلطة الوطنية الفلسطينية.
- بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٤: تمديد سريان القانون الذي يحرم آلاف العائلات الفلسطينية في إسرائيل، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأيضاً من لبنان وسورية والعراق وإيران، بحسب ما نصّ عليه القانون، من لم الشمل، وهو يشمل استثناءات.
- بتاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤: تمديد قانون طوارئ حكومي (مؤقت) يجيز للمحكمة تمديد معتقل بقضايا أمنية مدة ٤٥ يوماً في كل مرّة.

- بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٤: تمديد قانون طوارئ، يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى) إلى ما دون المساحة المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية.
- بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٤: تمديد قانون طوارئ، يجيز للسلطات منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين ٧ تشرين الأول وحتى ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٣، أو اعتقل لاحقاً في قطاع غزة، من لقاء محام له، حتى ١٥ يوماً، مع السماح بتمديد الفترة على التوالي، مدةً أقصاها ١٨٠ يوماً، على أن يكون كل تمديد يأتي بعد طلب مفصل من ضابط شرطة أو ضابط جيش صاحب صلاحيات، وتقره المحكمة المختصة لاحقاً.

ب- قوانين قيد التشريع ومقرة بالقراءة التمهيدية منها:

- بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤م: مشروع قانون يقضي بفرض السجن عاماً كاملاً، و/أو غرامة بقيمة ١٠ آلاف شيكل، على من يرفع العلم الفلسطيني في مؤسسات تعليمية أو مؤسسات تتلقى ميزانيات ودعم من الدولة.
- بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤م: مشروع قانون يقضي بفرض السجن عاماً كاملاً، و/أو غرامة بقيمة ١٠ آلاف شيكل، على من يرفع العلم الفلسطيني في مؤسسات تعليمية أو مؤسسات تتلقى ميزانيات ودعم من الدولة.
- بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤: مشروع قانون يحظر منح تأشيرة دخول لكل شخص أو ممثل لجهة عالمية، تؤيد فرض مقاطعة على إسرائيل، بسبب سياساتها، أو أنه يؤيد تقديم مواطنين إسرائيليين للمحاكم الدولية، بسبب نشاطهم، (والقصد عسكريين وسياسيين)، أو أنه ينفي وقوع كارثة اليهود على أيدي النازيين.
- بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٤: مشروع قانون يقضي بمنع الزيارات في السجون، لأسرى من تنظيمات فلسطينية، تصفها إسرائيل بـــ "الإرهابية"، وتحتجز لديها رهائن إسرائيليين.
- بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٢٤: مشروع قانون يجمع بين أربعة مشاريع قوانين قدمها نواب من كتل الائتلاف والمعارضة الصهيونية، يعتبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا"، "منظمة إرهابية"، ويحظر أي علاقة للسلطات الإسرائيلية معها، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٤م: مشروع قانون يقضي بسريان صلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية على الآثار في جميع مناطق الضفة الغربية المحتلة، إذ أن مشروع القانون لم يحدد أي مناطق في الضفة الغربية، فالقانون برمته هو أحد قوانين الضم الزاحف.

- بتاريخ ٣ تموز ٢٠٢٤: مشروع قانون يقضي بوقف دفع مخصصات اجتماعية لمن أسمتهم "إرهابيين" وعائلاتهم، مقيمين خارج إسرائيل، والقصد هنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا في حال ثبت للسلطات الإسرائيلية بأن الشخص ارتكب مخالفة "إرهاب" بموجب القانون الإسرائيلي.
- بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٢٤: ثلاثة قوانين تستهدف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بموافقة الحكومة، وبإجماع كتل الائتلاف وكتل المعارضة الصهيونية، وتفصيل التصويت لاحقاً.
- بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢٤: قانونا مؤقتا (قانون طوارئ) يجيز لوزير الاتصالات، بتوصية من رئيس الحكومة، حظر ومنع عمل وسائل إعلام ليست ناطقة بالعبرية، للعمل والبث من داخل إسرائيل، في حال اقتنع وزير الدفاع، أن البث والمضامين يضران بأمن إسرائيل، في فترة حالة الحرب التي أعلنتها الحكومة، وأقرتها لجنة الخارجية والأمن البرلمانية يوم ٨ تشرين الأول العام ٢٠٢٣.
- بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٢٤: مشروع قانون يوسع مفهوم التحريض على "الإرهاب" في شبكات التواصل، كما هو وراد في القانون، بحيث يتحول الأمر إلى مخالفة، إذا كانت هناك معقولية بأن المضمون يحرض على الإرهاب، وليس فقط "مضمون مثبت" كما هو وراد في القانون.
- بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢٤: مشروع قانون يمنع أي نشاط وتواجد لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا، في المناطق الواقعة تحت ما تسمى "السيادة الإسرائيلية"، وفي هذه الحالة مدينة القدس المحتلة، وفق منطقة نفوذها التي حددتها سلطات الاحتلال. كما يمنع القانون وجود مكتب تمثيلي للوكالة في داخل إسرائيل.
- بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢٤: ٣ مشروع قوانين، تمنع الحكومة من إعادة جثامين مقاومين فلسطينيين، في حال نفذوا بحسب ما يسمى في القانون الإسرائيلي "عملاً إرهابياً"، وقتلوا خلاله.
- بتاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤: مشروع قانون يحرم الطفل والقاصر المدان بـــ "قضايا أمنية"، أو حسب تعبير القانون "الإرهاب"، من المخصصات الاجتماعية التي تتقاضاها عائلته عنه، وبالذات مخصصات الأولاد، التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، لكل ولد في العائلة، دون سن ١٨ عاماً.
- بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٤: تمديد قانون طوارئ، يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة لـــ "السجين الأمني" – (الأسرى السياسيين) إلى ما دون المساحة المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية.

٢- جرائم القتل الإسرائيلية (الشهداء):

استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي معركة طوفان الأقصى في غزة، وقامت بأنشطة عدوانية في الضفة الغربية وفي القدس إضافة إلى غزة، وقد ارتقى خلال عام ٢٠٢٤م (٣٢) شهيداً في محافظة القدس بينهم (٥) من خارج المحافظة و(١٤) طفلة أصغرهم طفلة لم تتجاوز (٤) أعوام، وكان ذلك إما بإطلاق النار عليهم من قبل سلطات الاحتلال بذريعة تنفيذ عمليات ضد الاحتلال، أو من قبل المستوطنين المتطرفين، أو من خلال مواجهات المواطنين في المدن والبلدات مع قوات الاحتلال أثناء مداهمة تلك البلدات.

والجدول التالي يبين أسماء شهداء القدس عام ٢٠٢٤م:

الاسم	العمر	المحافظة	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
ضحى نبيه أبو عيد	٣١	ضواحي القدس/ بدو	حاجز بيت إكسا	٢٠٢٤/١/٧
محمد مزيد أبو عيد	٣٧	ضواحي القدس/ بدو	حاجز بيت إكسا	٢٠٢٤/١/٧
ر ق ية أ حمد عودة أبو دهوك جهالين	٣	ضواحي القدس/ بدو	حاجز بيت إكسا	٢٠٢٤/١/٧
سليمان كنعان	١٧	بير زيت	البيرة/ شمال القدس	٢٠٢٤/١/١٥
وديع شادي عليان	١٤	ا ل قدس/ ج بل المكبر	ضوا حي ا ل قدس/ العيزرية	٢٠٢٤/٢/٥
مح مد أ حمد مح مد خضور	١٧	ضواحي القدس/ بدو	ضواحي القدس/ قطنة	٢٠٢٤/٢/١١
مح مد طارق سليم أبو سنينه	١٥	العيزرية	البلدة القديمة/ القدس	٢٠٢٤/٢/١٢
فادي أ حمد جم جوم (استشهادي)	٣٧	مخيم شعفاط	مناطق ١٩٤٨/ كريات ملاخي	٢٠٢٤/٢/١٦
محمد عيسى علي زواهرة	٢٦	بيت لحم	ال قدس/ قرب حاجز الزعيم	٢٠٢٤/٢/٢٢
أحمد عزام أحمد الوحش	٣١	بيت لحم	ال قدس/ قرب حاجز الزعيم	٢٠٢٤/٢/٢٢
نزار حساسنة	٣٤	ب يت لحم/ العبيدية	ب يت لحم/ حا جز مزموريا	٢٠٢٤/٢/٢٧

محمد يوسف ذياب مناصره	٣١	مخيم قلنديا	جنوب نابلس/ مستوطنة عيلي بعملية طعن	٢٠٢٤/٢/٢٩
مصطفى إياد يحيى أبو شلبك	١٨	مخيم قلنديا	رام الله/ مخيم الأمعري	٢٠٢٤/٣/٤
رامي حمدان الحلحولي	١٣	مخيم شعفاط	مخيم شعفاط	٢٠٢٤/٣/١٢
زيد وارد شكري خلايفة	٢٢	ضواحي القدس/ الجيب	ضوا حي ا لـ قدس/ الجيب	٢٠٢٤/٣/١٢
عبدالله مأمون حسن عساف	١٦	ضواحي القدس/ الجيب	ضوا حي ا لـ قدس/ الجيب	٢٠٢٤/٣/١٢
مصطفى طالب الوهادنة	١٥	الولجة/ بيت لحم	حاجز النفق/ جنوب القدس	٢٠٢٤/٣/١٣
حسن سكالانان	٣٤	سائح من تركيا	القدس/ عملية طعن	٢٠٢٤/٤/٣٠
نور نزار شهابي	١٧	ا لـ قدس/ حي الصوانة	القدس/ باب الساهرة	٢٠٢٤/٥/١٦
رامي طقاطقة	٤٤	بـ لدة بـ يت فـ جار جنوب غرب بـ يت لحم	محيط حاجز الكونتير شرق القدس	٢٠٢٤/٥/١٩
محمد مراد أحمد حوشية	١٢	ضواحي القدس/ قطنة	رام الله والبيرة/ البيرة	٢٠٢٤/٦/٢٢
محمد غالب محمود شهاب	٢٦	ا لـ قدس/ كفر عقب	مناطق ١٩٤٨/ صرفند	٢٠٢٤/٧/١٤
احمد نضال اصلان	١٧	ا لـ قدس/ مخيم قلنديا	القدس/ مخيم قلنديا	٢٠٢٤/٧/٢٤
محمد رزق الهماش	٢٧	بـ يت لحم/ مخيم الدهيشة	حاجز الانفاق/ جنوب القدس	٢٠٢٤/٨/٦
شادي وسام شيحة	١٦	القدس/ عناتا	القدس/ عناتا	٢٠٢٤/٨/١٣
خليل سالم زيادة	٤١	بيت صفافا	واد ر حال جنوب بـ يت لحم	٢٠٢٤/٨/٢٧
هاني مجدي طه "الكري"	١٦	ا لـ قدس/ مخيم شعفاط	القدس/ مخيم شعفاط	٢٠٢٤/٩/١٨
ياسر رائد فايز مطير	٢٠	ا لـ قدس/ مخيم قلنديا	القدس/ مخيم قلنديا	٢٠٢٤/٩/٢٠

حاتم سامي هشام غيث	١٢	ا لـ قدس/ مخيم قلنديا	القدس/ مخيم قلنديا	٢٠٢٤/١٠/٧
سامي فتحي سليمان عامودي	٤٠	ا لـ قدس/ مخيم شعفاط	ضواحي القدس/ حزما	٢٠٢٤/١٠/٢٧
عمر حسام يعقوب شويكي	١٥	القدس/ سلوان	القدس/ سلوان	٢٠٢٤/١٢/٣
طارق أ مجد مو سى غزاونة	٢٧	ضواحي القدس/ الرام	القدس/ معبر قلنديا	٢٠٢٤/١٢/٧

٣- احتجاز جثامين الشهداء المقدسيين:

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومنذ عام ٢٠١٦م احتجاز جثامين عدد من الشهداء الفلسطينيين وبعضهم من شهداء القدس في ثلاجاتها وما تسميه "مقابر الأرقام" وهي المدافن التي تستخدمها سلطات الاحتلال لدفن عدد من الضحايا من الفلسطينيين، ويتم تعريف كل قبر برقم يعبر عن ملف تحتفظ به سلطات الاحتلال عن جثمان الشهيد المدفون فيه، وقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية في أيلول عام ٢٠١٩م قراراً يجيز للقائد العسكري الإسرائيلي احتجاز جثامين فلسطينيين قتلهم الجيش ودفنهم مؤقتاً لأغراض استعمالهم "أوراق تفاوض مستقبلاً".

وبلغ عدد الجثامين المحتجزة من شهداء القدس حتى نهاية سنة ٢٠٢٤م (٤٥) شهيداً منهم (١١) تم احتجازهم عام ٢٠٢٤م.

٤- الأسرى والمعتقلون والحبس المنزلي والإبعاد ومنع السفر:

قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ حملات من الاعتقالات عام ٢٠٢٤م وفرضت قرارات مجحفة بحق المعتقلين منها أحكام بالسجن الفعلي ومنها فرض الحبس المنزلي إضافة إلى قرارات منع السفر أو الإبعاد أو دفع غرامات مالية باهظة بالإضافة إلى الاعتقالات الإدارية لعدد من الأسرى لأشهر أو لسنوات دون توجيه تهم واضحة لهم.

وقد بلغ عدد حالات الاعتقالات في القدس عام ٢٠٢٤م (١٢٨٧) حالة بينها (١١٢) حالة اعتقال لأطفال و(٦٥) حالة اعتقال لنساء، هذا بالإضافة إلى اعتقال نحو (٦٠٠٠) عامل من الضفة الغربية بحجة التواجد غير القانوني في مدينة القدس، وإضافة إلى ذلك بلغ عدد حالات الاعتقال

الإداري في القدس عام ٢٠٢٤ (٢٨٠) حالة، وبالإضافة إلى الحبس الفعلي والإداري هناك الحبس المنزلي الذي أضحى سيفاً مسلطاً على رقاب المقدسيين، والذي يتمثل بفرض أحكام من قبل محكمة الاحتلال تقضي بمكوث الشخص فترات محددة داخل المنزل بشكل قسري، ما جعل من بيوت المقدسيين سجوناً لهم، فهو يقيد المحكوم وكفلائه، ويخلق حالة من التوتر الدائم وضغوط من الناحية النفسية والاجتماعية، وتم خلال عام ٢٠٢٤م إصدار (٥١) قراراً بالحبس المنزلي من قبل سلطات الاحتلال، وقد أصدرت سلطات الاحتلال قرارات بالحبس المنزلي بحق رموز وطنية مقدسية وعلى رأسها محافظ القدس "عدنان غيث" الذي يفرض عليه الاحتلال قراراً بالحبس المنزلي المفتوح في منزله منذ الرابع من آب عام ٢٠٢٢م دون تحديد فترة زمنية للقرار، كما شمل قرار الحبس المنزلي أمين سر حركة فتح في القدس المحتلة "شادي مطور" الذي فرض عليه قرار الحبس منذ أكثر من خمس سنوات ويتم تجديدها بشكل دوري كل ست أشهر، كما شمل الحبس المنزلي خطيب المسجد الأقصى المبارك "الشيخ عكرمة صبري" مرات عدة، وقد تطول فترة الحبس المنزلي، فعلى سبيل المثال تقبع المقدسية والأم رائدة سعيد (٥١ عاماً) في حبس منزلي متواصل منذ عامين من مطلع شهر رمضان ٢٠٢٣ لرفضها التوقيع على قرار إبعادها.

هذا بالإضافة إلى قرارات الإبعاد التي تصدرها سلطات الاحتلال وسيلة لقمع التواجد الفلسطيني في المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة وباب العامود وغيرها من الأحياء المستهدفة، إذ أصدرت سلطات الاحتلال خلال عام ٢٠٢٤م (١٠٢) قراراً بالإبعاد منها (٥٢) بالإبعاد عن المسجد الأقصى خلال عام ٢٠٢٤م.

كما يتذرع الاحتلال بأسباب أمنية لمنع الفلسطينيين من السفر وخاصة في القدس المحتلة، وخلال عام ٢٠٢٤م تم رصد (٨) قرارات بالمنع من السفر.

٥- الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات:

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة هدم منازل المواطنين في القدس المحتلة وخاصة منازل الشهداء، والتي تأتي في سياق الإجراء العقابي والتهجير القسري والتطهير العرقي للمواطنين، وتهويد و"أسرلة" المدينة المحتلة، وتبرر سلطات الاحتلال هدم المنازل بشكل عام بذريعة إقامتها دون ترخيص أو أنها مناطق زراعية أو عسكرية، وبالرغم من ندرة منح موافقة على التراخيص اللازمة لبناء منازل المقدسيين، وغالباً ما تقوم سلطات الاحتلال بالهدم بشكل مفاجئ، كما يشمل الهدم منازل أو منشآت تقدم مالكوها باعتراض لدى المحاكم ولم يؤخذ ذلك بعين الاعتبار، وبلغ عدد عمليات الهدم في محافظة القدس عام ٢٠٢٤م (٣٨٠) عملية هدم وتجريف، منها:

- (٩٢) عمليات هدم ذاتي قسري.
- (٢٥٩) عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال.
- (٢٩) عملية تجريف.

كما بدأت سلطات الاحتلال خلال العام ٢٠٢٤م بتنفيذ عمليات هدم جماعية في محافظة القدس كما في بلدة سلوان، وعناتا، وحزما، ورافات، وبدو، والنبي صموئيل. وبدأ الاحتلال بتنفيذ قرار هدم حي البستان ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، إذ هدم خيمة الاعتصام في حي البستان عام ٢٠٠٩م رفضاً لقرارات الهدم والتهجير القسري، كما هدم مركز البستان، ومنازل لعدة عائلات في البلدة.

٦- أنشطة استيطانية:

لغايات التوسع في البؤر الاستيطانية داخل القدس الشرقية وحولها أو إنشاء مستعمرات جديدة قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مصادرة عدد من قطع الأراضي والمنازل لغايات إنشاء المستعمرات ولهذه الغاية قامت بما يلي:

- مصادرة نحو ٢٦٠ دونماً من أراضي جبع والرام وكفر عقب شمال القدس ضمن مشروع الشارع الاستيطاني ٤٥ شمال القدس المحتمل.
- في ١/٢ وقعت بلدية الاحتلال اتفاقية مع شركة الاستيطان والتعمير الإسرائيلية لإقامة مشروع استيطاني سيقام على إحدى أراضي قرية "بيت مزميل" المهجرة جنوب غرب القدس.
- أتم رجل اعمال صهيوني صفقة شراء أرض لبطريركية الروم الأرثوذكس في حي الطالبية ورحافيا غرب القدس على مساحة ٥٠٠ دونم لتكون بذلك أكبر صفقة تسريب في القدس منذ قرن
- صادر الاحتلال أرض المقدسي سامي درويش في قرية المالحة غربي القدس لصالح مستوطنة "جيلو"، وطالت المصادرة أرضاً بمساحة ١٤ دونماً و٣ منازل بمساحة ٤٠٠ متر هدمت لاحقاً.
- سرق الاحتلال ٦٣ دونماً من أراضي قرية أم طوبا جنوبي القدس ونقلها إلى أملاك "الصندوق القومي اليهودي".
- سيطرت الجماعات الاستيطانية على أرض فلسطينية بمساحة دونمين في حي بطن الهوى ببلدة سلوان.
- استولى الاحتلال على نحو ٢٦٤٠ دونماً من أراضي بلدتي العيزرية وأبو ديس شرق القدس.

٧- حفريات:

أظهر تقرير حصاد القدس لعام ٢٠٢٤ ضمن الاعتداءات على القدس موضوع الحفريات على النحو التالي:

- حفريات بمحاذاة سور الأقصى:

تم مؤخراً الكشف عن حفريات تقوم بها جهات إسرائيلية في حارة الشرف بمدينة القدس المحتلة تستهدف مباني تاريخية وبالتزامن مع ذلك، تنفيذ آليات إسرائيلية أعمال بناء وتشييد على أنقاض المباني المهدومة.

ومن الجدير بالذكر بأن الحفريات تجري بمحاذاة سور المسجد الأقصى وبالقرب من مدرسة توراتية وبوابات تؤدي إلى ساحة البراق عند الحائط الغربي للمسجد الأقصى، إذ تشرف بلدية الاحتلال وسلطة الآثار الإسرائيلية على الحفريات بمشاركة جمعيات استيطانية لغرض تهويد المكان وطمس هويته العربية والإسلامية والاستعاضة عنها بمعالم يهودية من مدارس وكُنس ومعاهد توراتية.

وتقوم سلطة الآثار الإسرائيلية بالدرجة الأولى، ومما يساندها من جمعيات استيطانية توراتية، بأعمال حفر متواصلة وبشكل غير مسبوق على تلة حارة الشرف المهجرة والملاصقة لحارة المغاربة.

وهدف الحفريات هو "تهويد وطمس الأماكن التاريخية والمعالم البارزة في أصالتها العربية والإسلامية في القدس العتيقة، ومن ثم تحقيق المخططات الاستيطانية من أجل بناء كُنس يهودية ومعاهد ومدارس توراتية على أنقاض هذه الحارة"، يشار إلى أن حارة الشرف تعرضت للتهجير في احتلال شرقي القدس عام ١٩٦٧م؛ وهو ما أفرغها من سكانها الذين كان يقدر عددهم بنحو ٣ آلاف نسمة.

وتقع حارة الشرف في الزاوية الغربية للمسجد الأقصى المبارك، وكانت ملاصقة لحارة المغاربة المدمرة خلال احتلال الشطر الشرقي من القدس عام ١٩٦٧م أيضاً.

٨- الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس:

استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٢٤م ظروف معركة "طوفان الأقصى" فزادت من اعتداءاتها على المقدسات الإسلامية وعلى رأسها المسجد المبارك وعلى المقدسات المسيحية في القدس وتمثلت هذه الاعتداءات بعدد من الممارسات التالية:

- في المسجد الأقصى المبارك: تمت فيه الاعتداءات التالية:

- زيادة أعداد المقتحمين للمسجد الأقصى عن الأعوام السابقة إذ بلغ عدد المقتحمين للمسجد الأقصى خلال جولتين صباحية ومسائية عام ٢٠٢٤م (٦٠٧٩٢) مستوطناً ونحو (٤١) ألف تحت مسمى سائح. وقد رافق بعض الوزراء وأعضاء كنيست وحاخامات في جولات الاقتحام لغرض فرض واقع سياسي جديد ومحاولة بناء الهيكل المزعوم ومنهم وزير الأمن الإسرائيلي المتطرف "بن غفير" الذي اقتحم الأقصى خلال عام ٢٠٢٤م (٤) مرات عبّر خلالها عن نيته بناء كنيس داخل المسجد الأقصى والسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى بشكل متساو مع المسلمين، كما قام بالاقتحام وزير النقب والجليل "يتسحاق فاسرلاف" وعضو الكنيست "عميت هيلفي" وعضو الكنيست السابق "موشيه فيجلن" والحاخام "يوسيف البالوم".

ولوحظ عام ٢٠٢٤م ازدياد ممارسة الطقوس التلمودية من قبل المقتحمين وبشكل علني خلال الاقتحام وخاصة في المناسبات الدينية أو الوطنية لليهود كعيد الأنوار وعيد الفصح وذكرى احتلال القدس الذي يطلقون عليه "عيد الاستقلال" أو ذكرى خراب الهيكل، وشملت هذه الطقوس السجود الملحمي والانبطاح، وارتداء الملابس الدينية اليهودية "الطاليت" أو الأزياء التنكرية او ما يسمى بـــ "التفلين" وملابس التوبة البيضاء التي ترتديها طبقة كهنة المعبد، وأداء صلاة "الموصاف" إضافة إلى رفع العلم الإسرائيلي وإقامة حلقات الرقص والغناء والنفخ بالبوق وأداء صلاة بركة الكهنة في ساحات المسجد، ومحاولات ذبح القرابين الحيوانية وصرف مكافآت لمن يقوم بذلك، وإدخال الكتب الدينية وغيرها من الممارسات وآخرها تخصيص ميزانية للجولات الاستكشافية إضافة إلى القيام بمسيرات رافقها أداء نشيد "الهاتيكفاه".

- وبمقابل زيادة اقتحامات الأقصى وتسهيل ذلك على المستوطنين المتطرفين وضعت سلطات الاحتلال قيوداً على حرية العبادة للمسلمين وخاصة في أيام أعيادهم الدينية وأيام الجمع وفي شهر رمضان، ومن هذه القيود: تحديد أعداد من يسمح لهم بالوصول إلى المسجد الأقصى لأداء الصلوات، وتحديد سن من يسمح لهم بالدخول، والحد من وصول أعداد كبيرة من حول مدينة القدس أو الضفة الغربية أو مناطق الـــ ٤٨ بوضع الحواجز في مداخل القدس وحولها والتدقيق في هويات القادمين للصلاة وإجراء تحقيقات ميدانية معهم، ونصب كاميرات المراقبة على أبواب المسجد الأقصى، وإبعاد عدد من المرابطين والمرابطات، ومنع الاعتكاف.
- الاعتداءات على المسيحيين: نفذ جيش الاحتلال أو المستوطنون عام ٢٠٢٤م اعتداءات على المسيحيين في القدس منها مهاجمة مستوطنون في شهر ٢٠٢٤/٢م رجل الدين الأب "نيقوديموس شنابل" الرئيسَ العام للرهبان البندكتان في الأراضي المقدسة، واعتدوا عليه بالبصق وشتم السيد المسيح عليه السلام، وذلك خلال سيره في البلدة القديمة بالقدس المحتلة.

وحرم الاحتلال الآلاف من المسيحيين خلال شهر مارس من هذا العام من الوصول إلى القدس لإحياء عيد الفصح المجيد – وفق التقويم الغربي – وعيد "أحد الشعانين" ومسيرة درب الآلام والجمعة العظيمة وسبت النور والمشاركة في الطقوس الدينية. وقيدت وصول آلاف الفلسطينيين من أهالي الضفة الغربية للمشاركة في الاحتفالات بالأعياد المسيحية في القدس ونصبت المتاريس والحواجز الحديدية وحددت عدد المشاركين داخل كنيسة القيامة واعتدت على بعض المشاركين واعتقلت عدداً منهم.

كما سلّمت بلدية الاحتلال في شهر حزيران/ ٢٠٢٤م رؤساء كنائس في القدس والناصرة والرملة ويافا قراراً باتخاذ بلدية الاحتلال ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب العقارية "الأرنونا" رغم أن ذلك يتعارض مع اتفاقية الوضع القائم والقوانين الدولية.

٩- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القدس:

عمدت سلطات الاحتلال الى اتخاذ اجراءات تشديد وتضييق بالتزامن مع احداث طوفان الاقصى ما تزال سارية حتى اليوم، كان من نتائجها الحد من حرية تنقل المواطنين في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، من خلال الاغلاقات وحواجز التفتيش مما حال دون وصول الخدمات ومنع المواطنين من الوصول للمدارس والمؤسسات الصحية والاقتصادية والخدماتية.

ففي القطاع الاقتصادي تراجعت الاوضاع وبات القطاع الحيوي يعاني من الركود والانكماش وخاصة قطاع السياحة الذي يعتبر القطاع الهام في القدس، وتعطل منه حوالي ٦٠٪، وأصبح يواجه مشاكل وتحديات تتعلق بصعوبة التبادل التجاري مع قطاع الاقتصاد في المستعمرات الاسرائيلية، باعتباره مرتبطاً بها وفق نهج وسياسة الاحتلال، الامر الذي زاد من معدلات البطالة وفقدان ثلث فرص العمل وبمعدل ٣٠٦ الف فرصة عمل في الضفة الغربية واكثر من ٥٠٧ الف فرصة عمل في كل فلسطين المحتلة، وتشير الاحصائيات (مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية) ان حوالي ٨٠٪ من سكان مدينة القدس في عام ٢٠٢٤م يقبعون تحت خط الفقر، ومما يزيد الأمر سوءاً زيادة ضريبة الأرنونا الذي لم يعد يتحملها التجار، والمداهمات والإغلاقات المتكررة للمحال التجارية، إضافة إلى الاعتداء على القطاع الزراعي المتمثل في منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وجني المحاصيل، فقد منع المزارعين من الاعتناء بالأرض والأشجار التي تعرضت إلى الحرق والقطع، كما تعمد المستوطنون الاعتداء على المزارعين في مواسم الحصاد وخاصة قطف الزيتون بسرقة المحصول ووضع العراقيل أمام المزارعين.

كما يواجه القطاع الصحي المتهالك اساساً جراء اجراءات واعتداءات الاحتلال من تحديات كثيرة ابرزها صعوبة وصول المواطنين للمراكز الصحية ونقص الاسرة والغرف في المستشفيات وحاجة المراجعين للحصول على موافقة وتراخيص خاصة من الاحتلال، كما أن القيود المالية التي يواجهها قطاع الرعاية الصحية أدت الى اتخاذه سياسة توفيرية يتم فيها اللجوء الى خفض النفقات مثل الرواتب مما دفع الكثير من الكوادر الى ترك العمل بحثاً عن دخل للإنفاق على اسرهم، كما ان هناك نقص كبير في مخزون الادوية سببه اجراءات النقل المعقدة وضعف الثقة بين الموردين والمؤسسات الصحية ، جراء وجود مخاوف من عدم القدرة على دفع فواتير التوريد والشراء.

ومن مؤشرات الضائقة المالية تعثر مستشفى المقاصد الخيرية في القدس لعام ٢٠٢٤م عن امكانية دفع رواتب الكوادر العاملة فيه لمدة ستة شهور، يضاف الى ذلك الاعباء الاضافية على مستشفيات القدس في استقبال المرضى من قطاع غزة والضفة الغربية، فيشار الى أن مستشفى أوغستا فكتوريا (المُطّلع) في القدس كان قد استقبل حوالي (١٧٥٠) مريضاً بالسرطان من غزة حتى السابع من اكتوبر عام ٢٠٢٣م ما زال بعضهم على اسرة الشفاء حتى الان داخل المستشفى، وبالرغم من الضائقة المالية والاعباء الاضافية، فإدارة المستشفى تطالب بفتح ممر انساني مع غزة لإعادة استقبال هؤلاء المرضى الذين يعانون من واقع خطير بفعل العدوان الاسرائيلي الوحشي على غزة.

أما في مجال التعليم يواجه التعليم في القدس تحديات كبيرة وفي مقدمتها مساعي تهويد واسرلة التعليم، وهو خطر يواجه حوالي ١٠٠ الف طالب من رياض الاطفال حتى الثانوية في مدينة القدس لعام ٢٠٢٤م، ويشمل اغلاق المدارس ومنع منح تراخيص الاعمار واعادة الصيانة للكثير منها، اضافة الى نقص في عدد الصفوف بما يقدر حوالي ١٠ الاف غرفة صفية، إضافة إلى اكتظاظها بالطلبة، إذ ان القدرة الاستيعابية للمدارس المنطوية تحت مظلة التعليم الفلسطيني هي ٣١,٥٠٠ ألف طالب، ولكنها فعلياً تخدم ٤٥,٥٠٠ ألف طالب، كما أن هناك نقص في الكوادر التعليمية والمنهاج الذي يتعرض لمراقبة وتزوير وتحريف بمحو كل ما هو فلسطيني، ومحاولة اجبار المدارس الانضمام تحت اشراف مدارس بلدية الاحتلال والانخراط فيما يسمى (البجروت) اي نظام التعليم الاسرائيلي، كشرط للحصول على الاموال والدعم الاسرائيلي، وكل ذلك عرض الطلبة في المدارس للتسرب اذ تزيد النسبة عن ٢٦,٥٪ في المرحلة الثانوية فقط، خاصة أن السبب يكمن في رغبتهم العمل في السوق الاسرائيلي بفعل ما يقدم من الاغراءات المالية، وذلك بدافع إعالتهم لأسرهم الفقيرة.

ووفق دراسة احصائية اعدتها (مؤسسة فيصل الحسيني) في مدينة القدس عام ٢٠٢٢م، تشير الى حاجة المدارس (حوالي ١٤٦ مدرسة) وتتبع الأوقاف العامة، المدارس الأهلية، وكالة الغوث الى مبلغ مالي قدره (١١,٨١٤,٦٨٥) مليون دولار، لتوفير وشراء الأثاث والاجهزة التعليمية للصفوف والمختبرات والمشاغل التعليمية، والتحدي البالغ الخطورة بإغلاق المدارس بسبب مطالبة اسرائيل

هذه المدارس بضرورة القيام بأعمال الصيانة والذي هو امر مرفوض طبعاً، ولكنه اسلوب ممنهج ليكون حجة لإغلاقها او تحويلها تحت اشراف بلدية الاحتلال واجبارها على المنهاج الاسرائيلي ووسط اجراءات ومعيقات تتعلق بتأخير الترخيص، اضافة الى منع المدارس من تعيين حملة الشهادة الجامعية من خريجي الجامعات الفلسطينية، حيث جرى أغلاق ما يزيد عن ٨ مدارس لعام ٢٠٢٤م بسبب مضايقات الاحتلال، مثل مدرسة وروضة احباب الرحمن الاساسية (من عمر ٣ –١٢ سنة) وعدد الطلبة ٢٥٠ طالباً، اضافة الى تزايد تسليم اخطارات الهدم ومن ذلك تسليم مدرسة خاصة في منطقة العيسوية (مدرسة المستقبل الخاصة) اضافة لنادي رياضي وهو المتنفس الوحيد في البلدة للشباب، اخطاراً بالهدم بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢١م.

وفي المجال الثقافي: يعمد الاحتلال الاسرائيلي ضمن سياسته الصهيونية الاحتلالية الى محاولة محو الهوية الفلسطينية، ومن وسائل التهويد محاربة الثقافة العربية الفلسطينية والتضييق على المثقفين والمؤسسات والسعي لإغلاقها وتقييد حريات عملها تمهيداً لإغلاقها ومصادرة محتوياتها، ويجبر الكثير منها بسبب التضييق الى نقل مقارها خارج مدينة القدس، فمنذ العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة فقدت الثقافة الفلسطينية ٤٤ شهيداً من الكتاب والفنانين، وتعرض ٣٢ مؤسسة ومركزاً ثقافياً للتدمير، وتضرر ١٢ متحفاً و٩ مكتبات عامة، و٨ من دور النشر والطباعة، (كما هدمت بكل وحشية وبربرية آليات الاحتلال نحو ١٩٥ مبنىً تاريخيّاً في غزة)، كما تضررت حوالي ٩ مواقع تراثية و١٠ مساجد وكنائس تاريخية، وبالطبع لم تكن الثقافة ومراكزها وناشطيها في القدس ببعيد عن هذه المأساة والابادة الثقافية التي يمكن وصفها (بربرية العصر الحديث)، ففي تاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤م قامت جرافات الاحتلال الإسرائيلي بهدم مقر جمعية البستان في بلدة سلوان في القدس المحتلة والتي اسست عام ٢٠٠٤م وتقدم خدمة للمجتمع المحلي الشبابي المقدسي،

وسعياً من المؤسسات الفلسطينية في رعاية الثقافة المقدسية، جرى بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٥م، توقيع اتفاق فلسطيني لبناني يتضمن توأمة بين مدينة القدس "العاصمة الدائمة للثقافة العربية" ومدينة طرابلس، وبتاريخ ٢٠٢٤/٨/٨/١٢م انطلقت في قاعة المسرح الوطني الفلسطيني في القدس مشروع (السينما المتنقلة)، وعلى الصعيد الدولي تواصلت الجهود الفلسطينية ومنها بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٧م قامت وزارة الثقافة الفلسطينية وبدعم عربي، بتسجيل عنصر الكوفية الفلسطينية على قائمة التراث غير المادي لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، وانطلاقاً من الدور الاردني في دعم الثقافة في القدس وعبر العديد من الوسائل بما فيها اقامة الندوات والمؤتمرات والفعاليات، ومنها بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٠م انطلاق الدورة ٢٣ لمعرض الكتاب تحت شعار (القدس عاصمة

فلسطين)، وبتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٥م إقامة معرض "القدس تسكن في عيوننا" للفنان التشكيلي الفلسطيني طالب دويك في بيت الذاكرة (متحف القدس) في العاصمة الاردنية عمّان.

١٠- أنشطة تهويدية واستيطانية:

واصلت سلطات الاحتلال العمل على توسيع وتعميق ممارساتها الاستيطانية والتهويدية بكافة السبل والوسائل بالضفة الغربية عامة وفي القدس خاصة، لتهويد المدينة وطمس هويتها عبر إقرار عدد من المخططات والمشاريع الاستيطانية خلال عام ٢٠٢٤م، أما أهم هذه المشاريع التهويدية فهي:

- فقد تم خلال عام ٢٠٢٤ تمت مصادقة على (١٩) مشروعاً استيطانياً جديداً، وبدأت بتنفيذ نحو (١٢) مشروعاً تمت الموافقة عليها وأنهت العمل في (٤) مشاريع منها تحويل أرض في الشيخ جراح إلى موقف لمركبات المستوطنين.
- مشروع إقامة مدرسة دينية يهودية وإلى جانبها مساكن للطلاب المتدينين في قلب حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة.
- في ٦ شباط استولت سلطات الاحتلال على أراضي "مون الجبعة" الواقعة بمحاذاة الجهة الشمالية الشرقية من سور القدس وشرعت بحفر وتجريف الأراضي لتنفيذ بناء حديقة ضمن مشروع حدائق حول سور البلدة القديمة، علماً بأن ملكية الأرض ومساحتها ١٢٠٠ متر مربع تعود لعائلات "عويس وحمد وعطاالله".
- اقتحام أرض عائلة عليان في خربة طباليا بقرية بيت صفافا، مرتين خلال العام، وجرفها واقتلاع أشجارها بغرض توسعة مستوطنة (جفعات همتوس) وشق شوارع استيطانية.
- خلال تشرين الأول أعلنت شرطة الاحتلال نيتها بناء مبنى من ٣ طوابق قرب باب الحديد أحد أبواب المسجد الأقصى المبارك.
- اقامت شرطة الاحتلال بناءً حديثاً تابعا لها على رصيف شارع الرشيد المغلق في القدس المحتلة قرب مركز شرطة (شاليم) المعروف بالبريد.
- ضاعف الاحتلال عدد كاميرات المراقبة في محيط المسجد الأقصى المبارك.
- افتتحت بلدية الاحتلال ٦ حدائق للمستوطنين في القدس على أراضي جبل المكبر، وبيت حنينا وعين كارم وحي الطالبية، والتلة الفرنسية على مساحة يقارب مجموعها ١٠٠ دونم.
- شيدت بلدية الاحتلال في شوارع القدس أنصاب تذكارية وجداريات لإحياء ذكرى الأسرى والقتلى الصهاينة الذين سقطوا منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

- أقرت بلدية الاحتلال مشروعا لإقامة مكب نفايات صلبة على مساحة ١٠٩ دونمات شرق القدس المحتلة قرب منازل المقدسيين.
- وقعت بلدية الاحتلال اتفاقية لتحويل ألف دونم من أراضي بلدتي حزما وبيت حنينا إلى غابة استيطانية.
- أنهت بلدية الاحتلال تحريك حاجز الولجة جنوب غرب القدس مسافة ٢ ونصف كيلومتر لتلقي بالمزيد من أراضي القرية (٢٤٠ دونما) إلى داخل جدار الفصل العنصري.
- بميزانية ٥٠ مليون شيكل بدأ الاحتلال بتشييد مصعد كهربائي قرب باب المغاربة لتسهيل وصول الصهاينة المعاقين حركياً من البلد القديمة إلى حائط البراق.
- قرر الاحتلال مصادرة أرض في حي الشيخ جراح والتي بني عليها مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا وذلك بعد قرار حظرها في فلسطين المحتلة.
- حوّل المستوطنون مسجد عكاشة غربي سور القدس إلى كنيس يهودي.

قائمة مصادر ومراجع تقرير القدس ٢٠٢٤م:

- عبدالله توفيق كنعان، الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس، الطبعة الثانية (قيد النشر)، ٢٠٢٥م.
- أنوار حمد الله قدح، أسرلة المناهج في القدس (تحدٍ وجودي)، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠٢٤م.

التقارير الصحفية:

- التقرير اليومي (أخبار وواقع القدس)، اعداد واصدار اللجنة الملكية لشؤون القدس.
- النشرة الشهرية (القدس)، اعداد واصدار اللجنة الملكية لشؤون القدس.
- التقرير الشهري (الانتهاكات الاسرائيلية في القدس المحتلة)، اعداد واصدار دائرة الشؤون الفلسطينية.
- تقرير الراصد القانوني، إعداد واصدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار).
- تقرير موقع حصاد القدس ٢٠٢٤م.
- تقارير موقع مرصد شرين.
- تقرير موقع مؤسسة القدس الدولية.
- تقارير موقع أوتشا.
- تقرير موقع محافظة القدس.
- تقارير موقع البوصلة.

المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.
- الموقع الرسمي لصاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال.
- الموقع الرسمي اللجنة الملكية لشؤون القدس.
- الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة.
- الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية.
- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي.